# الرتبة عند سيبويه

م . د . عبد الواحد خلف وساك – جامعة ميسان - كلية التربية

## المقدمـــة

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله الطيبين الطاهرين ، ورضي الله عن أصحابه الميامين .

لقد درس النحاة القدامى الرتبة مفرقة في سائر أبواب النحو العربي ، ولم يفردوا لها بابا مستقلا ، ومن المعروف أنّ للرتبة أهمية كبيرة في تحديد الباب النحويّ عند غياب العلامة الإعرابية كما أنّ لها وظيفة أساسية في بناء المعنى النحويّ وأنّها جزء من كل يساهم في بناء ذلك المعنى . وما هذا البحث إلّا محاولة مبسطة لمعرفة موقف العلماء القدامى والمحدثين من الرتبة مع التركيز على إمام النحاة سيبويه ( غاية البحث) .

فكان قوام بحثي مبحثين وخاتمة .

أمّا المبحث الأول فقد ذكرتُ فيه أنواع الرتبة وموقف بعض العلماء القدامى والمحدثين من الرتبة ، وأشرتُ إلى مواضع أخرى يمكن درجها في موضوع الرتبة .

وأمّا المبحث الثاني فقد أفردته لموقف شيخ النحاة شيبويه من الرتبة وتقسيماته لها والمواضع التي تكون فيه الرتبة ملتزمة أو غير ملتزمة عنده .

وأمّا الخاتمة فقد ذكرتُ فيها أهم نتائج البحث .

وقد اعتمدتُ في بحثي هذا على جملة من المصادر أهمها كتاب سيبويه والخصائص وسرّ صناعة الإعراب لابن جني وبعض كتب النحويين المتأخرين مثل شرح ابن عقيل ، وبعض مؤلفات ابن هشام ، ومن المراجع كتاب اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان .

أرجو من الله أني وفقتُ في عملي هذا وما التوفيق إلّا من عند الله العزيز الحكيم .

## المبحث الأول

## الرتبة عند العلماء العرب القدامى والمحدثين

تخضع كل لغة لنظام معين في ترتيب كلماتها ويلتزم هذا الترتيب في تكوين الجمل والعبارات وليست اللغة في حقيقة أمرها إلّا نظاما من الكلمات التي ارتبطت بعضها ببعض ارتباطا وثيقا تحتمه قوانين معينة لكل لغة[١]، أو قرائن يمكن أن يستدل بها على المعنى النحوي ، ومن هذه القرائن : الرتبة وهي تشمل ما يكون له الصدارة في الجملة وما يكون له التقدّم [٢]، فهي إذن ملاحظة موقع الكلمة في التركيب الكلامي وتنقسم في النحو العربي على قسمين:

**أ - رتبة محفوظة :**

معناها موقع الكلمة الثابت متقدما أو متأخرا في التركيب الكلامي بحيث لو اختل هذا الموقع لأختل التركيب باختلاله وعلى هذا الأساس تعتبر الرتبة المحفوظة كما تعتبر الرتبة بشكل عام من الظواهر الشكلية التي بواسطتها يمكن تحديد موقع الكلمة بين أقسام الكلم كما يمكن تحديد الأبواب

(١) من أسرار اللغة / ٢٩٥ .

(٢) تحديد المعنى النحوي في غيبة العلامة الإعلرابية ، مجلة معهد اللغة العربية جامحة أم القرى ع١ س ١٩٨٣ / ٢٤ .

ISSN-1994-697X

النحوية وبالتالي معرفة وظائفها[١] وقد أحصى ابن السراج ثلاثة عشر موضعا لا يجوز تقديمها فقال : " فالثلاثة عشر التي لا يجوز تقديمها : الصلة على الموصول ، والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى إلّا ما جاء على شريطة التفسير، والصفة وما اتصل بها على الموصوف ، وجميع توابع الاسم حكمها كحكم الصفة ، والمضاف إليه وما انصل به على المضاف، وما عمل به حرف أو اتصل به حرف زائد لا يقدم على الحرف ، وما شبّه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدّم مرفوعه على منصوبه ، والفاعل لا يقدّم على الفعل ، والأفعال التي لا تتصرف لا يقدّم عليها ما بعدها ، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين والصفات التي لا تشبه أسماءالفاعلين لا يقدّم عليها ما عملت به ، والحروف التي لها صدر الكلام لا يقدّم ما بعدها.

على ما قبلها ، وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدّم المنصوب عليه ، ولا يقدّم التمييز وما عمل فيه معنى الفعل ، وما بعد إلّا وحروف الاستثناء لا تعمل فيها ما قبلها ولا يقدّم مرفوعه على منصوبه ، ولا يفرق بين الفعل والعامل والمعمول بشيء لم يعمل فيه الفعل "[٢] .

ومعنى ذلك أنّ الأشياء التي ذكرها محفوظة الرتبة بالتأخر ، وإذا عرفنا أنّ للرتبة طرفين هما المقدّم والمؤخر عرفنا أنّ المقابل لمّا كان محفوظ الرتبة هو محفوظ الرتبة بالتقدّم ، وبعملية بسيطة لا تحتاج إلى أدنى جهد يدرك القاريء مما ذكره ابن السراج الاشياء المحفوظة الرتبة بالتقدّم ، فإذا كانت الصلة مثلا محفوظة الرتبة بالتأخر فإن الموصول محفوظ الرتبة بالتقدّم ، وهكذا الأمر بالنسبة إلى باقي الأشياء .

وكذلك أشار ابن جني إلى أنه لا يحوز تقديم الصفة على موصوفها ، ولا يجوز تقديم ما اتصل يها على موصوفها كما لا يجوز تقديم معمول المضاف إليه على نفس المضاف لما لم يجز تقديم المضاف إليه عليه[٣]، وقد وصفه بالقبح والفساد ما لا خفاء به ولا أرتياب[٤]، وقال: "ومما يضعف تقديم المعطوف على المعطوف عليه من جهة القياس أنك إذا قلت : قام زيد وعمرو فقد جمعت أمام زيد بين عاملين أحدهما (قام) والآخر(الواو) ألا تراها قائمة مقام العامل قبلها ، وإذا صرت إلى ذلك صرت كأنك أعملت فيه عاملين ، وليس هذا كإهمال الأول ، وإن شئت اعملت الآخر ، وليس ذلك في نحو قام زيد وعمرو لأنك لا ترفع عمرا قي هذا إلّا بالأول"[٥] .

وذكرآخر أنّه لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه إلّا في الواو خاصة كقول الشاعر :

**ألا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام .**

وقول الآخر :

**جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعوي .**

وقول ذي الرمة :

**كأنا على أولاد أحقب حالها ورمي السفا أنفاسها بسهام**
**جنوب ذوت بحبها فأنزلت بها يوم ذباب السبيب صيام**

(١) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والمضمون (رسالة دكتوراه) / ١٨٧ .
(٢) الأصول ٢ / ٢٢٢ ـ ٢٢٣ .
(٣) الخصائص ٢ / ٣٩١ .
(٤) السابق ٢ / ٣٩٧ .
(٥) السابق ٢ / ٣٨٧ .

ISSN-1994-697X

يريد لاحها جنوب ورمي السفا ، والذي يظهر أنّ هذا جميعه ضرورة اضطر الشاعر إليها الوزن والقافية وأنّ مثله لا يجيء في سعة الكلام لكن أئمة العربية لم يخصصوه بالشعر [١].

وأشار آخر إلى أنه لا يجوز تقديم المفعول معه على العامل فيه ولا على الفاعل كقولك : والخشبة استوى الماء ، استوى والخشبة الماء ، لأنّ الواو بمعنى مع ومعنى العطف لا يفارقها لو قّدّمت لتقدّم المعطوف على المعطوف عليه وذلك غير جائز في الاختيار[٢] .

**ب ـ رتبة غير محفوظة :**

معناها موقع الكلمة المتغير في التركيب الكلامي متقدّما أحيانا ومتأخرا أحيانا أخرى ، واصطلاح التقديم والتأخير في مفهوم البلاغيين ينتظم هذه الرتبة غير المحفوظة ومن أمثلة هذا النوع من رتبة المبتدأ والخبر ، ورتبة الفاعل والمفعول ، ورتبة الضمير والمرجع ، ورتبة الفاعل والتمييز بعد جملة المدح والذم ، ورتبة الحال والفعل المتصرف ، ورتبة المفعول به والفعل ، ورتبة الظرف والفعل[٣] .

وقد أشار علماء اللغة إلى مواضع لها علاقة بالرتبة منها :

جاء في الخصائص لابن جني : " رتبة المشتق منه أن يكون أسبق من المشتق نقسه"[٤] ، و(حال الوصل أعلى رتبة من حال الوقف ، وذلك أنّ الكلام إنما وضع للفائدة ، والفائدة لا تجنى من الكلمة الواحدة وإنما تجنى من الجمل ومدارج القول فلذلك كانت حال الوصل عندهم اشرف واقوم واعدل من حال الوقف)[٥].

كما أشار ابن جني إلى رتبة الحركات في الكلمة الواحدة مثل " ضم ذال منذ فإنما هو في الرتبة بعد سكونها الأول المقدّر ، ويدلك على أنّ حركاتها إنما هي لاتقاء الساكنين إنه لما زال التقاؤهما سُكنت الذال في مُذ وهذا واضح "[٦] ، كما أشار أيضا إلى الحالات الإعرابية فـ" الرفع في كل الأحوال أسبق في المرتبة من النصب "[٧]، وأشار آخر إلى علّة تقديم منصوب (إنّ) على مرفوعها فقال :

(عمل الفعل قي منصوبه أضعف من عمله في مرفوعه ، لأنه في الرتبة متراخ عنه فلما كان المنصوب أضعف والمرفوع أقوى جعل الأضعف يلي (إنّ) ليقوى بتقدمه فيصل فيه العامل الضعيف ، وآخر لأنه المرفوع بقوته يستغني عن قوة ملاصقة العامل)[٨] .

وتحدث ابن جني عن مرتبة الحركة والحرف فقال: (محال أن تكون الحركة في المرتبة قبل الحرف وذلك أنّ الحرف كالمحل للحركة ، وهي كالعرض فيه، فهي محتاجة إليه ، فلا يجوز وجودها قبل وجوده )[٩]، و ( دلالة أخرى تدل على أنّ حركة الحرف بعده، وهي أنك إذا اشبعت الحركة تممتها حرف مد كما تقدم من قولنا في نحو: ضَرَبَ و قَتَلَ إذا اشبعت حركة الفاء قلت : ضارب وقاتل و ضُرِب و قُتِل إذا اشبعت قلت : ضورب وقوتل، وكذلك ضرّاب وقتّال إذا اشبعت قلت : ضيراب وقيتال، فكما أنّ الألف والياء والواو بعد الضاد والقاف فكذلك الفتحة والكسرة والضمة قي الرتبة بعد الضاد والقاف ؛ لأنّ الحركة إذا كانت بعضا للحرف فالحرف كل لها وحكم البعض في هذا تابع لحكم الكل)[١٠].

---

(١) الفصول المفيدة في الواو المزيدة / ١٥٢ ـ ١٥٣ .
(٢) اللباب في علل البناء والإعرلب ١ / ٢٨٢.
(٣) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والمضمون / ١٨٨ .
(٤) الخصائص ٢ / ٣٤ .
(٥) السابق ٢ / ٢٣١ .
(٦) الخصائص ٢ / ٤٣ .
(٧) سر صناعة الإعراب ٢ / ٥٤٤ .
(٨) اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٢٠٨ .
(٩) سر صناعة الإعراب ١ / ٢٨.
(١٠) السابق ١ / ٣٠ ـ ٣١ .

ISSN-1994-697X

ليس هذا فحسب بل أشاروا إلى رتبة حروف القسم منها أنّ رتبة الواو أقل من رتبة الباء ؛ لأنها فرع عنها وذلك لأنّ الباء تفيد الالصاق والواو تفيد الجمع وهو نوع من الالصاق ، فلما كانت فرعا عنها انحطت عن رتبتها ذلك أنّ الفعل لا يظهر معها لأنّ أفعال القسم كلها لازمة ، وإنما يصل ما بعده بالباء التي تفيد ذلك
والواو ليس لها هذه الرتبة.(١)

وفي رتبة الواحد من الجمع أشار ابن جني إلى ذلك بقوله : "إنّ الواحد أقدم في الرتبة من الجمع وإنّ الجمع فرع على الواحد". (٢)

وقد علل الانباري الرتبة سببا في أحدى المسائل الخلافية في موضع ردّه على الكوفيين حول دخول اللام في خبر (لكن) بقوله : "لا يجوز دخول اللام في خبرها ؛ لأنّ مجيئه في اسمها مقدّم في الرتبة على مجيئه في خبرها ، وإذا لم تدخل في اسمها فإن لا تدخل في خبرها كان ذلك من طريق الأولى"(٣).

كما أشاروا إلى اتحاد الرتبة بين الضمائر فغذا اجتمع ضميران زكانا منصوبين واتحدا في الرتبة كأن يكونا لمتكلمين أو مخاطبين أو غائبين فإنه يلزم الفصل في أحدهما ، فتقول : أعطيتني إياي وأعطيتك إياك واعطيته إياه ولا يجوز اتصال الضميرين.(٤)

ومن هنا يتضح لنا أنّ الرتبة ليست مختصة بالتقديم والتأخير للمواضع التي حددها ابن السراج بل أنّ هناك مواضع أخرى كما بيناه من إشارات العلماء السابقين .

وفي الحديث عن الرتبة أورد د . تمام حسان ملاحظات ينبغي أن تؤخذ بنظر الاعتبار تتلخص فيما يأتي:

١ـ تقوم الرتبة قيرنة من القلرآن المتضلفرة على تعيين معنى الباب ففي إعراب (ضرب زيد عمراً) مثلا تكون الرتبة فعلا من القرائن المستخدمة في تعيين الفاعل لأنه بعد الفعل بحسب الرتبة .

٢ـ إنّ الرتبة غير المحفوظة قد تدعو الحال إلى حفظها إذا كان أمن اللبس يتوقف عليها وذلك في نحو: ضرب موسى عيسى ، ونحو : أخي صديقي؛ إذ بتعين من أن يكون فاعلا ومن أخي أن يكون مبتدأ محافظة على الرتبة ؛ لأنها تزيل اللبس وهي ها هنا تعتبر القرينة الرئيسة الدالة على الباب النحوي؛ ولهذا قرر النحاة في مثل هذه الحالات أن يتقدم الفاعل على المفعول والمبتدأ على الخبر وجوبا فالرتبة هنا قرينة تخضع لمطالب أمن اللبس .

٣ـ إننا لو استعرضنا أقسام الكلام وربطنا بينها وبين الرتبة لوجدنا ان الرتبة تتجاذب مع البناء أكثر مما تتجاذب مع الإعراب ، وتتجاذب مع الأدوات والظروف أكثر مع ايّ مبنى آخر ، وبعنى أوضح فإنّ الرتبة أكثر ورودا مع المبنيات منها مع المعربات ، وأنّ ورودها مع الأدوات والظروف من بين المبنيات أكثر اطرادا منه مع غيرها .

٤ـ إنّ الرتبة قرينة لفظية، وعلاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء السياق يدل موقع كل منها من الآخر على معناه.

٥ـ قد يطرا على الرتبة غير المحفوظة دواعي أمن اللبس ما يحتم عكسها كالذي نراه وعكسها لزوم تقديم الخبر على المبتدأ احيانا كما يكون ذلك أيضا إذا كانت الرتبة وعكسها معنيين يتوقف أحدهما على الرتبة والآخر على عكسها نحو السلام عليكم (تحية)، وعلكم السلام (ردّ التحية)(٥) .

---

(١) الفصول المفيدة في الواو المزيدة / ٣٤٠ .
(٢) اللغة العربية معناها ومبناها / ٢٠٨ ـ ٢٠٩.
(٢) الكتاب ٣ / ١٣.
(٣) السابق ١ / ٢٠٤ ـ ٢٠٥.
(٤) السابق ٣ / ١٦٢.
(٥) السايق ١ / ١٤٤.

ISSN-1994-697X

ومن هنا نعرف أنّ الرتبة قرينة لفظية تتعلق ببناء الجملة من حيث التقديم والتأخير ، ولتحديد موقع بعض الكلمات بين أقسام الكلام ، وهل يجوز تقديم المسند على المسند إليه أو لا ؟ .

## المبحث الثاني

## الرتبة عند سيبويه

يعبر سيبويه عن الرتبة بـ( الموضع) وهي ضربان لديه : لازمة وغير لازمة والرتبة اللازمة تشير إلى طوائف الكلم التي تحتفظ بمواضعها من التركيب ولا تفارقه تأخيرا أو فصلا قال سيبويه : "ولم يفصلوا بين أنّ وأخواتها وبين الفعل كراهية أن يشبهوها بما يعمل في الاسماء ... ولا تكون إلّا في أول الكلام لازمة لموضعها لا تفارقه ، فكرهوا الفصل لذلك لأنه حرف جامد".(١)

ومن الرتب اللازمة لديه التمييز لا يتقدم على عامله قال: "وقد جاء من الفعل ما أنفذ إلى مفعول ولم يقوَ قوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول ، وذلك قولك : امتلأتُ ماءً وتفقأتُ شحما ، ولا تقول اتلأته ولا تفقأته ولا يعمل في غيره من المعارف ، ولا يتدم المفعول فيه فتقول : ماءً امتلأتُ ، كما لا يقدم المفعول فيه في الصفة المشبهة ولا في هذه الاسماء ، لأنها ليست كالفاعل ، وذلك لأنه فعل لا يتعدى إلى مفعول، وإنما هو بمنزلة الانفعال لا يتعدى إلى مفعول نحو : كسرته فانكسر"(٢) ، وعدم تقديم المميز لأنه فاعل في المعنى(٣).

والمعروف أنّ البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل على الفعل وسنرى سيبويه فيما لزم رتبته وهو التركيب الاسنادي الذي يكون فيه مسند فلا يقدم المسند إليه ( الفاعل أو نائبه ) على الفعل ؛ لأنه كما يقول : ''حد الكلام تقديم الفعل''(٤)، إلّا أنه عندما يتحدث عن الاسماء التي لها الصدارة في الكلام : "وذلك قولك : ... ثَمّ زيد ههنا عمرو ، وأين زيد ؟ وكيف عبدالله ؟ وما أشبه ذلك ... وهذا لايكون إلّا مبدوءا به قبل الاسم ؛ لأنها من حروف الاستفهام فشُبهت بـ(هل) وألف الاستفهام "(٥) نراه لا يجيز تأخر هذه الاسماء وأنّ رتبتها التقدم وكذلك الحال بالنسبة إلى (كم) الاستفهامية أو الخبرية بمنزلةة كيف وأين وتكون ما نسميه

جملة من خلال انها يبنى عليها ولها مواضع في الكلام حيث يقول :"وهي تكون في الموضعين اسما فاعلا ومفعول وظرفا ويبنى عليها"(٦) .

فإذا كانت (كم) فاعلا وهي لها الصدارة في الكلام إذن يجوّز تقديم الفاعل على الفعل إذا كان الفاعل من الاسماء التي لها الصدارة في الكلام .

وقد عنى سيبويه كثيرا بالمواضع التي تحتلها الكلمة في التركيب من حيث الصدارة أو التوسط أو علاقة الكلمة بما قبلها أو بعدها من عناصر البناء على نحو علاقة كي بالفعل أو علاقة الجار والمجرور ونحوهما من وجوه العلاقات التي يظهر النركيب فيها قائما على أساس أنّ لكل كلمة صاحبتها مقاما ، فإن اختلّ ذلك المقام فقد التركيب تماسكه وقبُح ولم يجز فمن ذلك قوله : "إن قال ك أقول مررتُ بقائما رجلٍ فهذا أخبث من قبيل أنه لا يفصل بين الجار والمجرور ومن ثَمّ أسقط : ربّ قائما رجل فهذا كلام قبيح فأعرف قبحه"(٧) ، فالتعليق هنا يفرض أن يكون ما بعد الباء وربّ في موضعها المنايب وهو يليهما دون فصل .

---

(١) السابق ٢/ ١٢٨.
(٢) الكتاب ٢/ ١٥٦.
(٣) السابق ٢/ ١٢٤.
(٤) السابق ٣/ ١١٠ - ١١١.
(٥) السابق ١/ ٩٦.
(٦) السابق ٣/ ٦٤.

ISSN-1994-697X

أمّا لزوم الرتبة في الحروف من نحو: "باب الحروف التي لا تقدم فيها الاسماء الفعل فمن تلك الحروف الحروف العوامل في الأفعال الناصبة ... ومما لا تقدم فيه الاسماء الفعل الحروف العوامل في الأفعال الجازمة"(١) ، ومن الحروف التي لها موقع التوسط هي الواو والفاء وثُمّ وحتى وأم إذ يقول : "ومما يختار فيه النصب لنصب الأول ويكون الحرف الذي بين الاول والآخر بمنزلة الواو والفاء وثُم قولك : لقيتُ القوم كلهم حتى عبد الله لقيته ... فـ(حتى) تجري مجرى الواو وثُم وليست بمنزلة (أمّا) لأنها إنما تكون على الكلام الذي قبلها ولا تبتدأ".(٢)

وقال : " ومما يجعلها ( أي أم) بمنزلة الفاء أنها لا تجيء مبتدأة كما أنّ الفاء لا تجيء مبتدأة"(٣) ، وكذلك الحال بالنسبة إلى تقديم (إياك) الضمير المنفصل حيث يقول : "هذا باب استعمال (إيا) إذا لم يقع مواقع الحروف التي ذكرنا ، فمن ذلك قولهم : إياك رأيتُ غياك اعني ، فغنما استعملت إياك ها هنا من قبل أنك لا تقدر على الكاف"(٣) .

وفي (ما) التعجبية التي عدّها من الاسماء التي لها الصدارة في الكلام " في باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه وذلك قولك : ما أحسن عبدالله ! ... ولا يجوز أن تقدم عبدالله وتؤخر(ما) ولا تزيل شيئا من موضعه"(٤) .

كما لا يجوز تقديم معمول صلة الموصول على اسم الموصول كقولك : " الذي رأيتُ أخاه زيد ، ولا يجوز أن تبتدئ بالأخ وتُعمل فيه رأيتُ أخاه زيد فكذلك لا يجوز النصب في قولك : اذكرٌ أن تلد ناقتك أحبُّ إليك أم أنثى ؟ وذلك لو قلت : أخاه الذي رأيتُ زيد لم يجز وأنت تريد الذي رأيتُ أخاه زيد "(٥) .

كذلك لا يجوز تقديم معمول أسماء الافعال عليها بقوله : " اعلم أنه يقبح زيدا عليك وزيدا حذرك لأنه ليس من أمثلة الفعل فقبح أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها إلّا أن تقول : زيدا فتنصب بإضمارك الفعل ثُم تذكر عليك بعد ذلك، فليس يقوى هذا قوة الفعل لأنه ليس بفعل ولا يتصرف الفاعل الذي في معنى يفعل "(٦) .

في الوقت نفسه ذهب الكوفيون ـ ما عدا الفراء ـ إلى أن عليك ودونك وعندك يجوز تقديم معمولاتها عليها نحو زيدا عليك وعمرا عندك وبكرا دونك(٧) ، وما احتج به سيبويه من أنها ليست أفعال فتتصرف تصرفه أقوى وأصوب مما قدّمه الكوفيون من حجج ، وليس أدل على ذلك من ذهاب زعيمهم الفراء مذهب سيبويه في هذه المسألة .

وفي مراعاة الترتيب بين معمولي إنّ وأخواتها قال سيبويه : " ليس لك أن تقول: كأنّ أخوك عبدَالله تريد كأنّ عبدَالله أخوك ؛ لأنها لا تصرّف تصرّف الأفعال"(٦) أمّا الرتبة غير اللازمة فتشير إلى تغير مواقع الكلم في التركيب الكلامي تقديما وتأخيرا دون الإخلال بوظيفة كل منها ففي باب المبتدأ والخبر يرى أنّ " الحد أن يكون الابتداء مقدما "(٧) إلا أنّ هذا لا يلغي اسم المبتدأ إذا تأخر إذ يقول في : " باب ما ينتصب فيه الخبر لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء قدّمته أو أخرته وذلك قولك : فيها عبدالله قائما وعبدالله فيها قائما فعبدالله ارتفع بالابتداء"(٨) .

وفي جواز تقديم الخبر على المبتدأ ووجوبه يقول : " زعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول : قائم زيد ، وذلك إذا لم تجعل قائما مقدما مبنيا على المبتدأ كما تؤخر وتقدم ضرب زيدا عمرو ، وعمرو

---

(١) الكتاب ٢ / ٣٥٦ .
(٢) السابق ١ / ٧٢ ـ ٧٣ .
(٣) السابق ١ / ١٣١ ـ ١٣٢ .
(٤) السايق ١ / ٢٥٢ ـ ٢٥٣ .
(٥) الانصاف ١ / ٢٢٨
(٦) الكتاب ٢ / ١٣١ .
(٧) السايق ٢ / ١٢٧ .
(٨) الكتاب ١ / ٤٢ .

ISSN-1994-697X

على ضرب مرتفع وكان الحد أن يكون مقدما ويكون زيد مؤخرا ، وكذلك هذا ، الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدما وهذا عربي جيد وذلك قولك تميمي أنا ومشنوءٌ أنا مَن يشنؤك ، ورجلٌ عبدالله ، وخزٌ صفتك ، فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلا كقوله : يقوم زيد وقام زيد قبُح ؛ لأنه اسم ، وإنما حسُن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف أو جرى اسم قد عمل فيه كما أنه لا يكون مفعولا في ضارب حتى يكون محمولا على غيره فتقول : هذا ضارب زيدا ، وأنا ضارب زيدا على ضربتُ زيدا وضربتُ عمرا فكما لم يجز هذا كذلك استقبحوا أن يجري مجرى الفعل الميتدأ ، ( الوجوب) ... وذلك قولك : فيها عبدالله ... وأين زيد ؟ ... وهذا لا يكون إلّا مبدوءا به قبل الاسم لأنها من حروف الاستفهام "[١]

أمّا المستفهم عنه فقد جعل تقديمه حسنا وذلك قولك : " أ زيدٌ عندك أم عمرو ؟ و أ زيدا لقيتَ أم بشرا ؟ ... واعلم أنك أردتَ هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن لأنك لا تسأله عن اللُقي وإنما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيهما هو ، فبدأتُ بالاسم ... ولو قلتَ : ا لقيتَ زيدا أم عمرو ؟ كان جائزا حسنا أو قلتَ : أ عندك زيدٌ أم عمرو ؟ كان كذلك ، وإنما كان تقديم الاسم ههنا أحسن ولم يجز للآخر "[٢] .

وامّا تقديم الفاعل على المفعول أو بالعكس فقد جوّز ذلك في قولك : " ضرب عبدالله زيدا ، فعبدالله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب ... وانتصب زيد لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفعل ، فإن قدّمتَ المفعول وأخرتَ الفاعل جرى اللفظ كما جرى

في الأول وذلك قولك : ضرب زيدا عبدالله "[٣] ، وكذلك الحال بالنسبة إلى نائب الفاعل " وذلك قولك : كُسِي عبدالله الثوب ... وإن شئتَ قدّمتَ وأخرتَ قلتَ : كُسَي الثوب زيد ... كما قلتَ ضرب زيدا عبدالله "[٤] .

والحال تتقدم على صاحبها إذا بُنيت على فعل متصرف نحو راكبا مرّ زيد فإن كانت مبنية على شيء ليس من الفعل لم يجز التقديم نحو قائما فيها رجل [٥] .

وجوّز تقديم امستثنى على المستثنى منه " وذلك قولك : ما فيها إلّا أباك أحد ، وما لي إلّا أباك صديق ، وزعم الخليل رحمه الله أنهم إنما جملهم على نصب هذا أنّ المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلا ولا يكون مبدلا منه لأن الاستثناء إنما حدّه أن تداركه بعدما تنفي فتبدله فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرتَ المستثني ... وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون : ما لي إلّا أبوك أحد فيجعلون أحدا بدلا ... وإن شئتَ قلتَ : ما لي إلّا أبوك صديقا كأنك قلتَ لي أبوك صديقا "[٦] .

وقد استحسن تقديم المعرفة على النكرة إذا كانا معمولي (إنّ) " تقول : غنّ قريبا منك زيد والوجه إذا أردتَ هذا أن تقول : إنّ زيدا قريبٌ منك أو بعيدٌ منك لأنه احتمع معرفة ونكرة "[٧] .

---

(١) السابق ٢ / ١٢٧ ـ ١٢٨ .
(٢) السابق ٣ / ١٦٩ ـ ١٧٠ .
(٣) الكتاب ١ / ٣٤ .
(٤) السابق ١ / ٤١ ـ ٤٢ .
(٥) ينظر السابق ١٢٤ .
(٦) السابق ٢ / ٣٣٥ ـ ٣٣٦ .
(٧) السابق ٢ / ١٤٢ .

ISSN-1994-697X

ورالجملة أنّ التقديم والتأخير عند سيبويه منصب على العناية والاهتمام بالمقدم وهو عربي جيد ، فالتقديم والتأخير " فيما يكون ظرفا أو يكون اسما في العناية والاهتمام مثله فيما ذكرتُ لك في باب الفاعل والمفعول ، وجميع ما ذكرتث لك من التقديم والتأخير عربي جيد ".[١]

وعلى هذا فإنّ نظام التركيب العربي يفرض قواعد الترتيب على عناصر البناء بحيث يمنع تقديم بعضها على الآخر وهذا مرتبط بأهمية كل جزء من أجزاء الجملة وهو ما نسميه بالسياق وقد عبر عنه سيبويه بالعناية والاهتمام لدى المتكلم وهو العلة التي فُسرت من خلالها ظاهرة التقديم والتأخير عند سيبويه .

## الخاتمــة

**من خلال البحث ظهرت النتائج الآتية:**

- إنّ الرتبة تعني موقع الكلمة الثابت أو المتغير في التركيب الكلامي ، وإنها نوعان محفوظة وغير محفوظة ، وعند سيبويه نوعان أيضا : لازمة وغير لازمة
- إنّ الموضوع الأساس في الرتبة ما عبّر عنه العلماء بالتقديم والتأخير فضلا عن أنّ هنالك مواضع مختلفة فيها الرتبة بمعنى الأهمية أو السبق أو العلة أو الترتيب المنطقي ، منها رتبة أحرف القسم ، ورتبة الواحد من الجمع ، ومجيء اللام في اسم إنّ أسبق من خبرها ، ورتب العلامات الإعرابية وحالات الإعراب من رفع ونصب وجرّ ، ورتبة الحروف أسبق من الحركات الإعرابية .
- إنّ الرتبة قرينة لفظية وعلاقة بين جزأين مرتبين .
- وعند سيبويه الرتبة المحفوظة أو اللازمة تمثلت في مواضع معينة أهمها : الاسماء التي لها الصدارة في الكلام رتبتها التقدم ، وعدم تقديم التمييز على عامله لأنه فاعل في المعنى ، وفي هذا الموضع يجوز سيبويه تقديم تقديم الفاعل على الفعل إذا كان الفاعل من الأسماء التي لها الصدارة في الكلام مثل (كم) . وعدم تقديم معمول أسماء الافعال عليها أو معمول الصفة على الموصوف ، كما يرى أنّ هناك رتبة متوسطة لبعض الحروف مثل الواو والفاء وثّم وحتى وأم . ويجوز التقديم والتأخير في مواضع أخرى وربطه بالسياق الذي عبّر عنه بالعناية والاهتمام لدى المتكلم ، ومن هذه المواضع : يجوز تقديم الخير على المبتدأ ، وتقديم المستفهم عنه والفاعل ونائبه على المفعول به ، والمستثنى على المستثنى منه ، وكل ما ذكره من حالات التقديم هو عربي جيد .

## المصادر والمراجع


- الأصول أبو بكر بن السراج تحقيق د . عبدالحسين الفتلي ، ط٣ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٨ .
- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والمضمون ( رسالة دكتوراه ) فاضل مصطفى الساقي ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٥ .
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري تحقيق محيي الدين عبدالحميد ، ط٤ ، المكتبة التجارية مصر ، ١٩٦١ .
- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ابن هشام الأنصاري ، ط٥ ، دار الجيل بيروت ، ، ١٩٧٩ .
- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد على النجار ، عالم الكتب بيروت .
- سرّ صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق حسن هنداوي ، ط١ دار القلم ، دمشق ، ١٩٨٥ .
- شرح ابن عقيل بهاء الدين عبدالله بن عقيل المصري الهمداني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٢ ، دار الفكر دمشق ١٩٨٥ .


(١) السابق ١ / ٥٦ .

ISSN-1994-697X

ـ الفصول المفيدة في الواو المزيدة ، صلاح الدين أبو سعيد خليل كليكلي الدمشقي تحقيق د. حسن موسى شاكر ، ط١ ، دار البشر عمان ١٩٩٠ .
ـ كتاب سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، ط٣ ، عالم الكتب بيروت ١٩٨٣ .
ـ اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسن بن عبدالله ، تحقبق غازي مختار طليمات ، ط١ ، دار الفكر دمشق ١٩٩٥ .
ـ اللغة العربية معناها ومبناها ، د . تمام حسان ، مطابع الهيّأة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣ .
ـ من أسرار اللغة ، د . إبراهيم أنيس ، ط٥ ، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٧٥ .
ـ مجلة معهد اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، تحديد المعنى النحوي في غياب العلامة الإعرابية ، د . تمام حسان ع١ لسنة ١٩٨٣ .

ISSN-1994-697X